أثر برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية في الجزائر (دراسة قياسية ـ تحليلية)

الأستاذة/ عثماني أنيسة(*)

الملخص

أصبحت مقاييس التنمية البشرية أدوات بديلة اكتسبت مصداقية كبيرة لدى مختلف الدوائر سواء كانت قطرية أو دولية لقياس مستوى التنمية والوقوف على الانجازات المحققة، إلا أن هذه المؤشرات مازالت محل انتقاد بسبب بعض النقائص والاختلالات ذات الطابع الفلسفي (المفاهيم) وكذا الطابع المنهجي (طريقة القياس)، وهذا رغم استحداث مؤشرات جديدة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ إلا أنها مازالت محل اختبار.

إن ما تطرحه هذه الدراسة هو محاولة معرفة مدى تأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية في الجزائر في الأجلين القصير والطويل باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥.

الكلمات الدالة: التنمية البشرية، مؤشر التنمية البشرية، التكامل المشترك ، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

(*) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف١
anissaathmani@yahoo.fr

Abstract:

Human development standards have become alternative tools that have gained great credibility in various departments, whether national or international, to measure the level of development and to identify achievements. However, these indicators are still criticized for some of the shortcomings and imbalances of the philosophical nature (concepts) as well as the methodological nature (the method of measurement).although new indicators have been introduced in the Human Development Report 2010 but remained and are still being tested.

The aim of this study is to examine and to figure out the extent of the impact of public investment programs on human development in Algeria in both short and long term using the ARDL During the period 1990-2015.

Key words

Human Development, Human Development Indicator, Co-integration**,** Autoregressive Distributed lag model.

مقدمة:

إذا تتبعنا تطور مفهوم التنمية سنجد أنها مالت في حقبة الخمسينات والستينات إلى التركيز على النمو الاقتصادي، حيث عرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل وهذا رغم أنه كانت هناك إشارة إلى أهمية محو الأمية والقضاء على الأمراض ونشر التعليم إلى غير ذلك، لكن النظرة الغالبة كانت اقتصادية فقد كان ينظر إلى البلدان النامية بأنها تلك التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي عن ذلك المتحقق في البلدان المتقدمة.

غير أن الواقع بين عدم صحة مثل هذه النظرة إلى التنمية خلال فترة الستينات والسبعينات، حيث إن الكثير من الدول حققت معدلات نمو مرتفعة، إلا أن جزءاً كبيراً من سكان هذه الدول بقيت تعاني من الفقر وسوء التغذية وانتشار الأمراض وارتفاع معدلات البطالة. على النقيض من ذلك استطاعت دول نامية أخرى تحقيق تقدماً في العديد من المجالات كالقضاء على الأمراض...بمعدلات نمو متوسطة.

من هنا تغيرت الرؤية إلى مفهوم التنمية، حيث لم يعد يقتصر هذا المفهوم على مجرد الزيادة في معدلات النمو ولا إلى مدى توفر الأموال المخصصة للاستثمار، وهكذا توسع مفهوم التنمية. حيث أصبحت أهدافها لا تقتصر على الأهداف الاقتصادية بل تتعداها إلى أهداف أخرى، والسعي لتحقيق التنمية يعني العمل على جبهات متعددة في نفس الوقت، حيث تبين بوضوح أن كلا من الفكر التنموي والتطبيقات التي ترتبت عليه في مختلف بلدان العالم الثالث طوال العقود السابقة لم يكن كافياً كي يزيل آثار التخلف ويقضي على أشكال الفقر والمعاناة الإنسانية والقهر وسوء توزيع الدخل، بل تكشف عدة تقارير الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن تفاقم

المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية وتدهور نوعية الحياة ناهيك عن تفشي البطالة وهدر الامكانيات والموارد وتفاقم آثار تلوث البيئة وسوء استخدامها. في ظل هذه النتائج أصبح من الضروري النظر في تنمية بديلة، تنمية تعطي للبعد البشري الإنساني أولوية حاسمة، فلم يعد مقبولاً النظر إلى مشاكل التنمية بصفة جزئية فهي شاملة لكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يوفر فرصاً أوسع لخيارات الناس. وهكذا بدأ النظر إلى الإنسان بصفته مورداً هاماً من الموارد الاقتصادية، وأن تراكم رأس المال البشري مثله مثل رأس المال المادي يعتبر القوة المحركة للنمو الاقتصادي، ومع مطلع التسعينات بدأ مصطلح التنمية البشري يتردد كثيراً في الأدبيات الاقتصادية، وظهرت اجتهادات ومحاولات شتى لتعريفه بناءاً على التطور الذي حصل في النظرية الاقتصادية والذي جعل الإنسان الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي والمحرك الأساسي له.

من هنا يمكن القول أنه من أجل تقييم المسار التنموي لبلد ما لابد من الأخذ بعين الاعتبار أكثر من مؤشر فإذا أردنا أن نسأل عن حالة التنمية في دولة ما فعلينا أن نسأل عن حالة كل من الفقر، البطالة، النمو الاقتصادي، الصحة، التعليم...كما أن ارتفاع مؤشر التنمية البشرية لابد أن يصحبه تحسن في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فهي ظواهر متداخلة ولا يتحدد أي منها كظاهرة منفصلة عن غيرها وهذا ما يميز أغلب العلاقات الاقتصادية.

لقد أولت الجزائر اهتماماً كبيراً للتنمية البشرية خاصة مع بداية الألفية، وهي الفترة التي طبقت فيها برامج الاستثمارات العمومية حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية. إضافة إلى أن هذه البرامج جاءت عقب العشرية

السوداء التي شهدتها الجزائر نتيجة للازمة الأمنية وما صحبها من تدهور للاقتصاد الوطني وتردي الأوضاع الاجتماعية لعموم المواطنين. كما أولى البرنامج الخماسي الأخير ٢٠١٠-٢٠١٤ أهمية كبيرة للتنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني.

من هنا تبرز معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة أساساً فيما يلي :

ما مدى تأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية في الجزائر؟

لمعالجة هذه الإشكالية والإحاطة بجوانبها تم ترجمتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو النموذج الملائم الذي يمكن استخدامه في تقدير العلاقة بين برامج الاستثمارات العمومية على مؤشر التنمية البشرية؟
- هل لبرامج الاستثمارات العمومية تأثير على مؤشر التنمية البشرية في المديين القصير والطويل؟

للإجابة على إشكالية البحث تمت صياغة جملة من الفرضيات:

- النموذج الملائم الذي يمكن استخدامه لتقدير العلاقة بين برامج الاستثمارات العمومية ومؤشر التنمية البشرية هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة؛
- لبرامج الاستثمارات العمومية تأثير على مؤشر التنمية البشرية في المديين القصير والطويل.

من أهم أسباب اختيار البحث هو الاهتمام الشخصي بموضوع التنمية البشرية وإشكالات القياس التي تطرحها من جهة، ومن جهة أخرى توظيف أساليب القياس الاقتصادي كمحاولة لمعرفة مدى استجابة مؤشر التنمية

البشرية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ومدى تأثير السياسات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة أساساً في برامج الاستثمارات العمومية على هذا المؤشر.

- تكمن أهمية هذا البحث في دراسة واقع التنمية البشرية في الجزائر، مع محاولة إعطاء مقاربة قياسية لمؤشر التنمية البشرية لمعرفة العوامل الرئيسية المحددة غير تلك الداخلة في حسابه سواء في الأجل القصير أو الطويل.

١. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية موضوع تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية نذكر من بينها:

- دراسة للاسكوا (٢٠٠٥)، تحت عنوان «أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة» تطرقت هذه الدراسة إلى أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة، حيث تقوم الدراسة بمقارنة الإنجازات المحرزة في مجال التنمية البشرية في ١١ بلداً من بلدان الإسكوا خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٢، باختبار العلاقة الإحصائية بين مؤشرات التنمية البشرية في تلك البلدان بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها، وبانتهاج نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي لا يكفي لتحسين التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه ينبغي توجيه زيادات الإنفاق نحو من هم في أشد الحاجة إليها، أي الفقراء[١].

- دراسة لعبد الله بن محمد المالكي وأحمد بن سليمان بن عبيد بعنوان «التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية»، يستهدف البحث قياس العلاقة التبادلية بين التعليم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في المملكة العربية السعودية ، ويستهدف أيضاً تحديد وتحليل محددات الإنفاق الحكومي على التعليم في المملكة العربية السعودية . وباستخدام نموذج المعادلات الآنية وتطبيق أسلوب طريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث المراحل **SLS3**. توصل البحث إلى أنه لا توجد علاقة تبادلية طردية مباشرة بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إلا من خلال وجود الإنفاق الحكومي على التعليم، أما العلاقة المباشرة بين المتغيرين فإنها تحققت في إتجاه واحد فقط من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي إلى المدرجين في التعليم العام (وذلك في حالة تجاهل الإنفاق الحكومي على التعليم). كما توصل البحث إلى أن إجمالي عدد السكان يعتبر عاملاً محدداً آخر للمدرجين في التعليم العام. كما أن الإيرادات الحكومية والمدرجين في التعليم العام والإنفاق التعليمي للسنة السابقة عوامل محددة رئيسة للإنفاق الحكومي على التعليم في المملكة العربية السعودية[٢].

- دراسة لفايز عبد الهادي أحمد (٢٠١٣)، بعنوان «علاقة العولمة بالتنمية البشرية، دراسة تطبيقية مع التركيز على الدول النامية»، بحثت هذه الدراسة حول علاقة العولمة بالتنمية البشرية، وهذا بالاعتماد على نماذج الانحدار وبرنامج **SPSS**. وقد توصلت هذه الدراسة إلى: وجود علاقة ارتباط غير خطي طردي وقوي بين دليل التنمية البشرية ومؤشر العولمة في كل دول

العالم، كما تبين له أيضاً أن العلاقة بين العولمة ودليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة أقوى من علاقتها بدليل التنمية البشرية، وتوجد علاقة ارتباط غير خطي ضعيف وعكسي بين العولمة وعامل عدم المساواة في كل من الدول المتقدمة وهو ما يمثل أثر ايجابي على تلك الدول، في حين أن تلك العلاقة هي طردية في الدول النامية وهو ما يمثل أثر سلبي عليها(٣).

- دراسة ل**Élisé Wendlassida Miningou1, Valérie Vierstraete (2010)**، تحت عنوان **«L'efficience du développement humain dans les pays de l'Afrique Subsaharienne** تطرقاً من خلال هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة في التنمية البشرية في بلدان جنوب صحراء أفريقيا باستخدام التحليل التطويقي للبيانات **(Data nvelopment Analysis)**، حيث تم التوصل إلى أن بلدان جنوب صحراء أفريقيا هي عموماً أقل فيما يخص عدم الفعالية في ادارة الموارد المخصصة للتعليم والصحة في استخدام رأس المال البشري من طرف السكان، بالإضافة إلى أن الاستخدام الأمثل للموارد من شأنه أن يسمح لبعض الدول من الانتقال من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وبالتالي يمكن للإدارة السليمة للتنمية البشرية أن تمثل بالنسبة لهذه البلدان عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٤).
- دراسة ل **Mahomed KOEBA (2011)**، بعنوان **« L'aide publique au développement et la lutte contre la pauvreté: cas de la Cote d'Ivoire »** قام من خلالها بتحليل أثر المساعدة الإنمائية الرسمية على الفقر في كوت ديفوار، حيث تم استخدام التحليل الاقتصادي القياسي

لتقييم تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية على الحد من الفقر. للقيام بذلك، تم ربط مؤشر المساعدة الإنمائية الرسمية والتنمية البشرية، فقد تم الاعتماد على نموذج **VAR**، دوال الاستجابة الدفعية، وتحليل التباين، بعد تطبيق اختبارات الاقتصاد القياسي لحالة ساحل العاج، تم الحصول على النتائج التالية: المساعدة الإنمائية الرسمية ترتبط بشكل إيجابي و مؤشر التنمية البشرية، وكشف تحليل الصدمات أن صدمة في المساعدة الإنمائية الرسمية لها تأثير ليس فقط على مؤشر التنمية البشرية، ولكن أيضاً على جميع المتغيرات الأخرى. بالإضافة إلى أن تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية على **IDH** يكون على المدى الطويل. علاوة على ذلك، فإن تحليل التباين يظهر التأثير الكبير للمساعدة الإنمائية الرسمية على **IDH** [٥].

٢. واقع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية:

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لتطور معدل النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الدخل القومي، والهيكل القطاعي وتطور معدل التضخم في الجزائر.

١.٢ تطور معدل النمو الاقتصادي:

لقد طرأت على الاقتصاد الجزائري تحولات عدة، إذ تحول من اقتصاد يتركز على القطاع العام إلى اقتصاد السوق، ورافق هذا التحول قيام الجزائر بالعديد من التدابير والإصلاحات الاقتصادية الواسعة، والتي مست كل الجوانب الاقتصادية، وهو ما أثر على معدل النمو كما يلي:

- شهد معدل النمو في الجزائر ارتفاعاً مستمراً إلى غاية ١٩٨٢، حيث بلغ نسبة ٤,٦٪ ليبدأ بعدها بالتراجع وفي سنة ١٩٨٦ عندما انهارت أسعار

البترول بلغ ٤ , ٠٪ ليأخذ بعدها قيماً سلبية إلى غاية ١٩٨٩ حيث ارتفع إلى ٤ , ٤٪.

- في بداية التسعينات كان معدل النمو جد ضعيف لكن مع تطبيق الإصلاحات وبرامج الاستقرار بدأ في الارتفاع، حيث إنه لم يأخذ قيماً سلبية غير أنه كان متذبذباً وهذا تبعاً لأسعار البترول، حيث إن معدل النمو في الجزائر يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات.
- شهد معدل النمو الاقتصادي تذبذباً واضحاً خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢)، حيث يتراوح ما بين ٢٪ كأدنى مستوى له سنة ٢٠٠٦ و ٨ , ٦٪ كأعلى مستوى له سنة ٢٠٠٣، ويعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المستقر للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة. وارتفاع معدل النمو المسجل خلال عام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦ نتيجة الارتفاع الملحوظ في نمو قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات[٦].
- من جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال هذه الفترة والمسجلة سنة ٢٠٠٣ تفسر أيضاً بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو أثناء هذه الفترة هو ١ , ٨٪) بالإضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال هذه الفترة والمقدرة ب ١٧٪.
- إن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات، فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة لتجني بعدها نمواً سنوياً أقل من ٥٪ لا يختلف كثيراً عن ذلك المحقق في فترة

التسعينات، و بعيداً عن معدل ٦ أو ٧٪ المتوقع (قبل تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي). يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل رقم (١).

شكل رقم (١): تطور معدل النمو في الجزائر من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

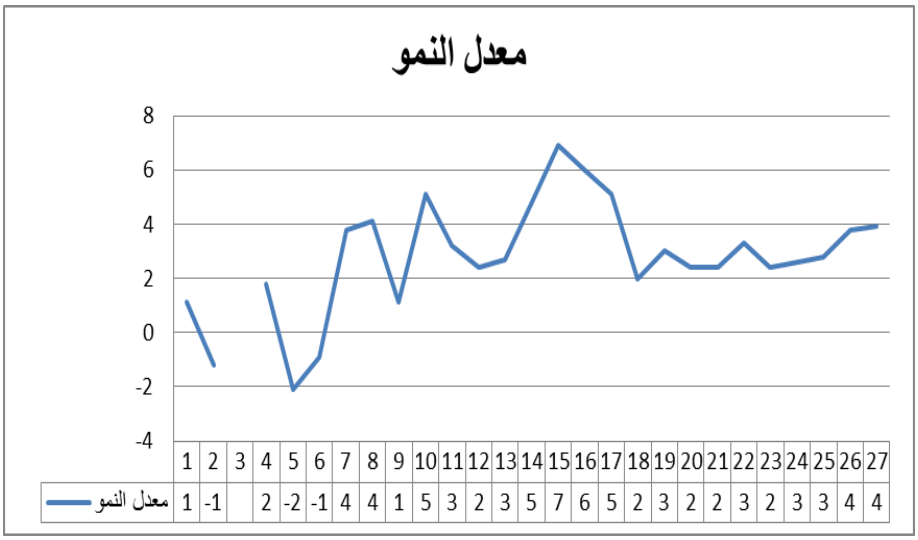

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات:

CNES [2005]: « Regards sur la politique monétaire en Algérie », 26ème session plénière, tableaux 3, 6, 9, pages 136, 143, 151

http://data.albankaldawli.org/country/algeria

٢.٢ التضخم:

عرف الاقتصاد الجزائري تحسناً نوعياً خلال النصف الأول من الثمانينات، ما لبث أن تدهور ابتداء من سنة ١٩٨٦، إثر الأزمة الاقتصادية العالمية وانهيار أسعار النفط، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى اختيار مسار الإصلاحات الاقتصادية ابتداء من سنة ١٩٨٨، كما وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، خاصة وأن نموذج التنمية المتبع كان قائماً على الصناعات المصنعة التي تتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر

الذي دفع بالسلطات الجزائرية للجوء إلى المصادر الخارجية والحصول على موارد مالية إضافية لتمويل تلك البرامج الاستثمارية المخططة[٧].

مصدر وأسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية فقط وإنما هيكلية ومؤسساتية كذلك. وقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع بداية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دولياً، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية[٨]. وتطور التضخم هو أبرز نتيجة لسياسة الحكومة وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠، سجلت الجزائر معدل التضخم في رقم واحد، ويقترب من معدلات التضخم في البلدان المتقدمة. ومع ذلك، تجدر الإشارة هنا إلى أن انخفاض معدل التضخم لا يرجع إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي إلى زيادة في المعروض من السلع والخدمات في السوق، مما أدى إلى انخفاض السعر. وهو نتيجة للاستقرار النسبي للأسعار المحلية واستقرار العملة الوطنية بسبب وجود احتياطيات النقد الأجنبي من خلال إعادة الجدولة والتطورات الإيجابية في الميزان التجاري، وأيضاً انكماش حاد في الطلب بسبب تدهور القدرة الشرائية للموظفين، وخاصة أصحاب الدخل الثابت وتفاقم البطالة[٩].

عموماً معدل التضخم في الجزائر عرف تذبذباً منذ سنوات التسعينات، وذلك كما يظهر في الشكل رقم (٢) ليصل إلى أدنى مستوى له سنة ٢٠٠٠ وهذا راجع إلى عدة أسباب منها أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي

نتائجه بخصوص التحكم في التضخم، وتراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة حيث بلغت ٨ , ٢٩٪ سنة ٢٠٠٠، وتحرير الأسعار حيث بقي أقل من ١٥٪ فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من عام ١٩٩٦. والجدير بالذكر أن عام ١٩٩٦ شهد مستويات ادّخار سالبة (-٦ , ٣٤ مليار دينار)، أي كان الاستهلاك يفوق مستوى الدخول المتاحة، كما عرفت هذه السنة انهياراً في مؤشرات الاستهلاك الحقيقي، حيث تم التخلي عن الدعم شبه النهائي عن منتجات الطاقة (الكهرباء والغاز) عام ١٩٩٤، والتخلي عن الدعم تدريجيًا على مواد استهلاكية أساسية مثل الحليب والدقيق والطحين الموجه للخبازين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. وتميز عام ١٩٩٧ بأن عرف المستوى العام للأسعار تحسنًا ملحوظًا الذي انخفض إلى ١ , ٦٪، بعد شروع الحكومة في تطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة بين سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٦. وفي هذا الإطار أعادت الحكومة نظرتها تجاه منظومة الأسعار، ففي عام ١٩٩٧ تم إلغاء الدعم عن كافة المواد الغذائية.ثم استقرت معدلات التضخم بعد ذلك ، وفي نفس الوقت حُررت كل أسعار المنتجات المشتقة من البترول والغاز وأصبحت تساير الأسعار في السوق العالمية. ثم انخفض معدل التضخم إلى ٦ , ٢٪ عام ١٩٩٩، والجدير بالذكر أنّ الادخار لا يحظى إلاّ بنسبة ضئيلة جداً من الدخل المتاح. ففي سنة ١٩٩٩ قدر الدخل المتاح في الجزائر بـ ٥ , ١٨١٠ مليار دينار، ٩٢٪ منه مخصص للاستهلاك والباقي للادخار. ومع مطلع الألفية الثالثة سجّل المتوسط السنوي للتضخم انخفاضًا محسوسًا جداً مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة، وهو معدل تجاوز حتى ذلك السائد في دول الاتحاد الأوروبي،

ويعـزى إلـى السياسـة المتشـددة في إدارة الطلـب مـن جهـة وضـغط العجـز الميزاني(١٠).

هذا الارتفاع في معدل التضخم له من الآثار السلبية على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري حيث يؤدي إلى تخفيض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون مثلاً، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء.

الشكل رقم (٢): تطور معدل التضخم (١٩٩٠-٢٠١٦)

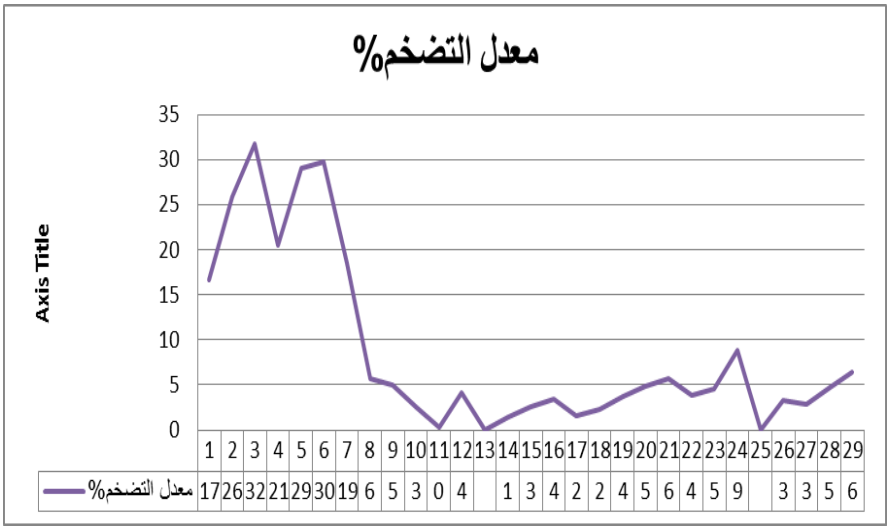

المصدر: من اعداد الباحثة بناءاً على:

- Bank d'Algerie «Evolution économique et monétaire en Algérie», rapports 2001,2002,2004,2006,2008,2010.
- «indicateurs économiques de la période 1990-1999», collections statistiques N° 118/2004, Alger, pp 42-46.

– بوزيدي عبد المجيد [١٩٩٩]: «تسعينات الاقتصاد الجزائري، حدود السياسات الظرفية»، ترجمة جربيب أم الحسن، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص٤٠.

- www.ons.dz
-http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d%27inflation.html

٣.٢ تطور النفقات العامة في الجزائر:

ذكرنا سابقًا أن الإنفاق العام يعتبر عنصر أساسي من عناصر النمو الاقتصادي والتنمية، كما أنه ضروري لتمويل البنى الأساسية بما في ذلك الطرقات والكهرباء والمياه... ويؤمن خدمات الصحة والتعليم بكفاءة وفعالية أكبر من القطاع الخاص وهي خدمات أساسية لأفراد المجتمع.

الشكل رقم (٣) يبين الاتجاه العام لنمو الإنفاق العام في الجزائر، فمن خلال تحليلنا للمعطيات، نسجل المنحى التصاعدي للإنفاق العام بالأسعار الجارية، حيث انتقل من ١٣٦,٥ مليار د.ج سنة ١٩٩٠ إلى ٨٨٥٨ مليار د.ج سنة ٢٠١٥، وعليه يمكن تقسيم تطور الإنفاق العام إلى ثلاثة مراحل[١١]:

- **المرحلة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٥)**: وهي مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث إن تزايد الإنفاق العام لم يكن بشكل كبير، حيث تضاعف ثلاثة مرات خلال هذه الفترة، وبلغ أقصى حدا له سنة ١٩٩٥، الذي وصل إلى ٧٥٩,٦ مليار د.ج، ويرجع هذا في الأساس إلى تزايد نسب الإنفاق على الرواتب والأجور وتسديد المديونية العمومية؛
- **المرحلة الثانية (١٩٩٥-١٩٩٩)**: تعد هذه المرحلة مرحلة الاصلاحات الاقتصادية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المختلفة المقدمة من طرف الدولة، وهذا ما يفسر انخفاض معدل نمو الإنفاق العام، حيث بلغ خلال هذه الفترة ٢٦,٦٠٪، وهي نسبة منخفضة عن الفترة السابقة؛
- **المرحلة الثالثة (٢٠٠٠-٢٠١٤)**: وهي مرحلة برامج الاستثمارات العمومية (برنامج الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو)، حيث نلاحظ زيادة متسارعة للإنفاق العام الذي

انتقل من ٧,٩٦١ مليار د.ج. سنة ١٩٩٩ إلى ١٩٥٠ مليار د.ج. سنة ٢٠٠٥ وإلى ٨٨٥٨ سنة ٢٠١٥، وما يفسر هذا التزايد هو ارتفاع أسعار النفط وقيام السلطات بضخ موارد مالية ضخمة لتمويل هذه البرامج. حيث تتجلى أهمية الإنفاق العام من خلال توزيع هذا الأخير على المشاريع الاستثمارية والتي لها مساهمة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (٣): تطور الانفاق العام في الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٥)

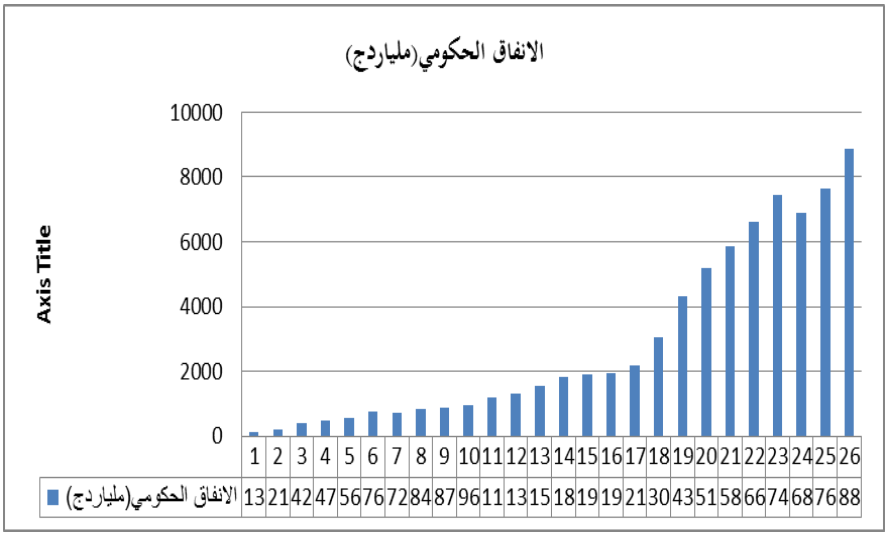

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

- وليد عبد الحميد عايب [٢٠١٠]: «الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية»، الطبعة الأولى، ص. ص، ٢٥٤، ٢٥٥
- قوانين المالية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥

٣. تطور بعض المؤشرات الاجتماعية

سنتطرق لتطور بعض المؤشرات الاجتماعية منها ما يعبر على الوضع الصحي في الجزائر ومنها ما يعبر على الوضع التعليمي.

١.٣ العمر المتوقع عند الولادة:

يعد العمر المتوقع عند الولادة من المؤشرات الاجتماعية الهامة، والتي تدل على التحسن في مستوى الرعاية الصحية والخدمات الأساسية. فبالنسبة للجزائر تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة، ويرجع السبب في ذلك إلى تحسن الظروف الصحية والمعيشية للسكان، وذلك بفضل السياسات المتعلقة بقطاع الصحة من خلال تمديد التغطية والرعاية الصحية، وزيادة أعداد كبيرة من موظفي الصحة، بالإضافة إلى الحد من الأمراض المعدية بما في ذلك تلك المتعلقة بالطفل. فلقد سجل العمر المتوقع عند الولادة تحسناً معتبراً، حيث بلغ ٨ , ٧٥ سنة ٢٠٠٨ وبهذا تكون الجزائر قد حققت قيمة جد مرتفعة للعمر المتوقع عند الولادة وهذا مقارنة مع الدول العربية والدول السائرة في طريق النمو، حيث كان في ارتفاع وهذا كما يوضحه الشكل (٤)، إلا أنه عند الفصل بين العمر المتوقع عند الولادة بين الإناث والذكور نجد أن العمر المتوقع عند الولادة للإناث أكبر منه لدى الذكور، إلا أن الفرق بين العمر المتوقع عند الولادة عند الإناث والذكور بقي تقريباً ثابتاً، ما عدا سنة ١٩٩١ تقلص الفرق إلى ٩٦ , ٠ وهذا كما يتضح لنا من خلال الشكل (٤).

الشكل رقم (٤): تطور العمر المتوقع عند الولادة للإناث و الذكور في الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٣)

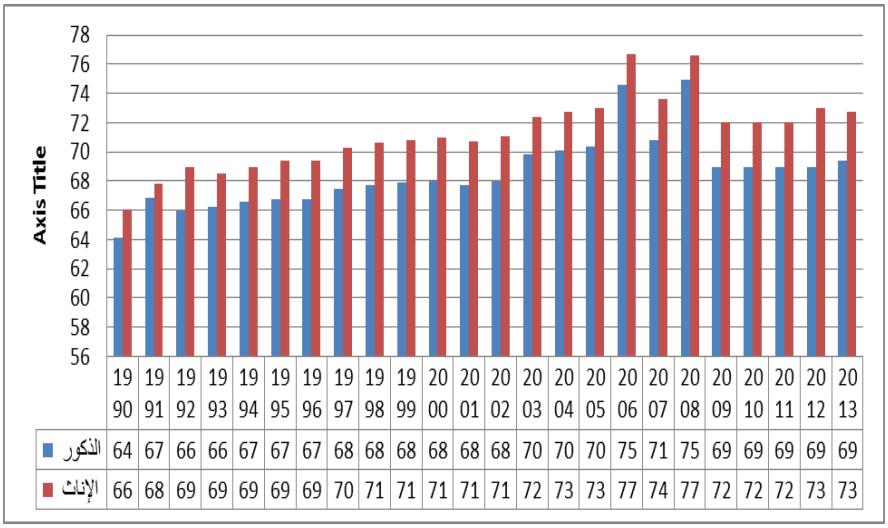

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الذكور	64	67	66	66	67	67	67	68	68	68	68	68	68	70	70	70	75	71	75	69	69	69	69	69
الإناث	66	68	69	69	69	69	69	70	71	71	71	71	71	72	73	73	77	74	77	72	72	72	73	73

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

– تقارير التنمية البشرية من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٤

- http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.LE00.MA.IN/countries
- Rétrospective statistique 1970-2002. Tables de mortalité agrégées 1977-2002. P.3 à 31
- CNES [2006]: «Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 81
- CNES [2007] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 20
- CNES [2008] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 66

٢.٣ معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة:

في إطار التكفل بحماية صحة الأم والطفل وتطبيق برامج التلقيح، تجسد التطور المحقق في التغطية الصحية للسكان في تراجع معتبر في نسبة وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة، في حين أنه رغم تقلص نسبة الوفيات عند الأمهات إلا أنها لا تزال جد مرتفعة وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٥).

تعتبر استفادة النساء من الخدمات الصحية على مستوى الهياكل الصحية ضروري في عملية التكفل بالحمل والولادة. ففي الوسط الحضري، تقع معظم الهياكل الصحية على بعد أقل من كلم واحد من مقر اقامة المعني، وهذا هو الشأن بالنسبة ل٧٨٪ من الوحدات القاعدية و٦٥٪ من مراكز الولادة و٧٧٪ من المستشفيات. في حين أن نسبة إقبال النساء على الهياكل الصحية في الوسط الريفي تقل نسبياً عما هو عليه في الوسط الحضري، لكونها تبعد بأزيد من خمسة كيلومترات عن مقر الإقامة[١١].

لقد سجلت الجزائر تحسناً في هذا المجال فقد انخفض معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ مما يؤكد أن هناك تحسناً مستمراً لحالة الأطفال الصحية، حيث انخفض عدد وفيات الأطفال من ٣٤ متوفى للألف المولودين أحياء سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٢ سنة ٢٠١٣، أي أنه انخفض بمقدار ١٢ نقطة خلال هذه الفترة، رغم ذلك فإن هذا المعدل بقي مرتفعاً رغم الجهود المبذولة في مجال الوقاية، فضلاً عن ذلك فإن وفيات الأطفال حديثي الولادة (néonatale) البالغين من العمر ٠ إلى ٢٨ يوم خاصة الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٠ إلى ٦ أيام يمثلون أكبر نسبة من بين نسبة وفيات الأطفال[١٢]، حيث يمثل السبب الأول لارتفاع نسبة الوفيات في الجزائر فقد قدر عددهم بـ ٣٠٠٠٠ طفل حديث الولادة، كما تمثل ٧٣٪ من وفيات الأطفال بينما معدل وفيات الأطفال الذين عمرهم ما بين ٢٨ يوم و١١ شهراً فتمثل ٢٧٪[١٣].

وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات (la mortalité infonto juvénile) قد انخفض من ٣٥ سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠ للألف سنة ٢٠١٢، أي انخفاض بمقدار ١٥ نقطة للألف.

تعتبر وفيات الأمهات أحد المشاكل التي تمثل خطراً على المستوى الصحي في الجزائر فرغم الجهود المبذولة منذ السبعينات في إطار حماية الأم والطفل إلا أن معدل وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة تبقى جد مرتفعة غير أنها تمكنت من خفض معدل وفيات الأمهات من ٢١٠ لـ ١٠٠٠٠٠ مولود حي سنة ١٩٩٢ إلى ٨٩ لـ ١٠٠٠٠٠ مولود حي سنة ٢٠١٣، حيث يتبين لنا مدى تطور معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة والأقل من خمس سنوات و معدل وفيات الأمهات.

الشكل رقم (٥): تطور معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة والأمهات في الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٣)

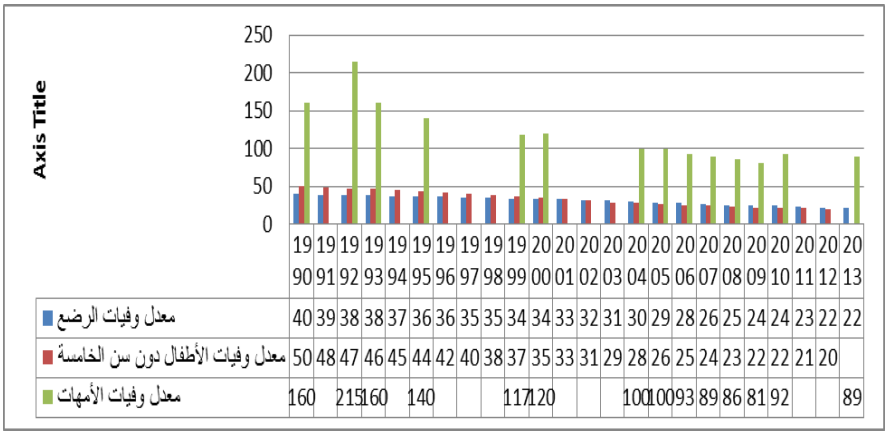

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

تقارير التنمية البشرية من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤

- http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT/countries

- UNDP [1996]: P. 154

- CNES [2007]: «Rapport national sur le développement humain-Algérie», P. 20

- CNES [2008]: «Rapport national sur le développement humain-Algérie», P. 88

- Gouvernement Algérien [2010] : «2eme Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement », P. 82

٣.٣ الأوضاع التعليمية

لقد كان الحق في التعليم أحد الأهداف الأولية التي سعت المنظومة التربوية جاهدة لترسيخها منذ الاستقلال. لذا شهدت المنظومة التربوية تطوراً كبيراً في عدد التلاميذ، وهذا بعد أن ورثت نسبة عالية من الأمية، ونسبة تمدرس جد منخفضة، حيث أبدى الأولياء رغبة شديدة في تعليم أبنائهم. وعليه، ارتفعت نسبة التمدرس بشكل سريع بفعل سياسة تمدرس مكثفة، قائمة على مضاعفة عدد المدارس وتوظيف عدد كبير من المعلمين. ومن بين النتائج التي حققتها هذه السياسة المعتمدة، التراجع الكبير لنسبة الأمية[١٤].

لقد بذلت الجزائر جهوداً كبيرة لتحسين وضعية التعليم من بينها :هو ضمان التعليم المجاني لكل الأطفال لمدة تسع سنوات وهذا كما نص عليه القانون الأساسي، حيث يشترط التعليم الإجباري لكل الأطفال البالغين من العمر ست سنوات كاملة وفي هذا الصدد لقد بلغ عدد الأطفال الدارسين سنة ٢٠٠٤ما يقدر ب ٧٨٠٠,٠٠٠ طالب، تمثل الإناث ٤٧٪ منهم في المرحلة الابتدائية، ٧٥,٤٨٪ في المرحلة المتوسطة و٥٤,٥٥٪ في الثانوي[١٥].

الواقع أن الجزائر قد نجحت في توسيع قاعدة التدريس بشكل كبير وهذا من خلال التحسن الكبير الذي عرفه معدل معرفة القراءة والكتابة، فقد ارتفع من ٩,٥٢٪ سنة ١٩٩٠إلى ٨,٧٢٪ سنة ٢٠٠٦، أي أنه ارتفع عن سنة ١٩٩٠ ب ٦١,٣٧٪، كما أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الأماكن الريفية قد انتقل من ٥,٤٨٪ سنة ١٩٩٨ إلى ٦,٧٢٪ سنة ٢٠٠٥[١٦].

في هذا الإطار يمكن القول أن الجزائر قد حققت نتائج ايجابية في هذا المجال، حيث ارتفع معدل الأطفال الدارسين البالغين من العمر ست سنوات

من ٤٣٪ سنة ١٩٦٦ إلى ٩٣٪ في ١٩٩٩ ليصل ٩٦ , ٩٧٪ سنة ٢٠٠٩. هذا المعدل جعل الجزائر في نفس المستوى مع بعض الدول المتقدمة، **وهذا ما يدل على أن هدف «التعليم للجميع» قد تحقق.**

كما خصصت الجزائر مبالغ ضخمة للإنفاق على التعليم مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا ما يدل على الأهمية التي توليها الجزائر لهذا القطاع، حيث إن الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من ٤ , ٥٪ سنة ٢٠٠٠ ليصل سنة ٢٠٠٦ إلى ٧٪، ليعود للانخفاض في سنتي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، حيث وصل إلى ٦ , ٤٪، أي أنه عموماً قد ارتفع سنة ٢٠١٤عن سنة ٢٠٠٠ بمقدار ٦٢ , ٢٩٪. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (٦): تطور الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة من سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤

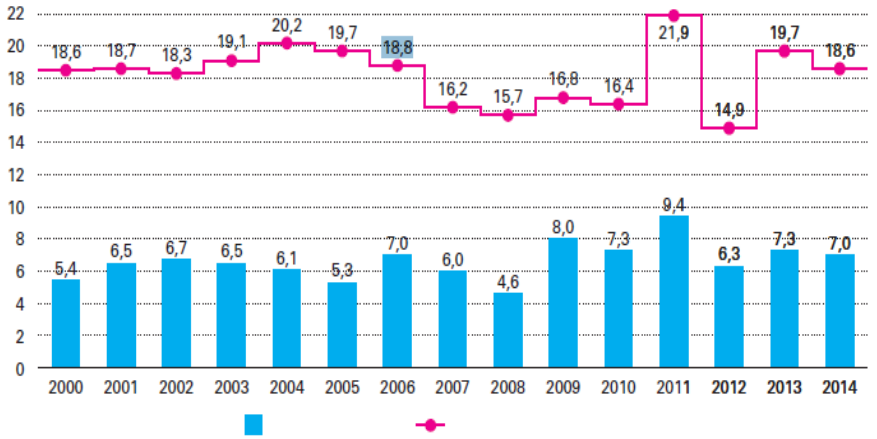

Source : Unicef [2014] : « ALGÉRIE RAPPORT NATIONAL SUR LES ENFANTS NON SCOLARISÉS », UNICEF Bureau régional, Moyen-Orient et Afrique du Nord Algérie, p. 13

٤.٣ التشغيل والبطالة:

لقد مرت سياسة التشغيل في الجزائر بعدة مراحل وتغيرات، فبعد أن كان هناك توفير مكثف لمناصب العمل، حيث فاق عرض العمل الطلب عليه، غير أن هذه المعطيات لم تدم، ففي بداية الثمانينات بدأت تتغير الموازين بسبب انهيار أسعار البترول، وانخفاض الإيرادات وحجم الاستثمارات الذي ساهم في تدهور التشغيل.

في هذا الصدد تميزت فترة الثمانينات بتقلص سوق العمل، وكان الشباب هم الضحايا الأوائل، بحكم إعطاء الأولوية لذوي الخبرة. وفي الواقع أن مناصب الشغل ازدادت من خطة تنموية لأخرى حتى سنة ١٩٨٤، لتبدأ بعدها بالانخفاض نتيجة التغيرات الاقتصادية في منتصف الثمانينات. وفي سنة ١٩٩٠ ولأول مرة كان الرصيد الصافي لخلق مناصب العمل سالب، حيث خسرت ١٥٠٠٠٠ منصب عمل مقارنة بسنة ١٩٨٩ فقد انتقل عدد المشتغلين من ٤٤٣٢٠٠٠ عامل إلى ٤٢٨٣٠٠٠ عامل[١٧].

في نهاية الثمانينات تفاقمت الأزمة وهو ما أثر سلبا على الأوضاع الداخلية، حيث انخفضت أسعار المواد الخام المصدرة وتضخمت الديون وارتفعت خدمة الدين. هذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة واستيراد التجهيزات والمواد الأولية والمواد النصف مصنعة وقطع الغيار مما أدى إلى تراجع في معدلات النمو والاختلال في التوازنات الداخلية والخارجية وتسجيل معدل عالي من البطالة[١٨].

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل (٧) أن معدل البطالة في الجزائر انتقل من ١٩,٧٪ سنة ١٩٩٠ إلى ٢٩,٢٩٪، وكان ذلك بسبب إجراءات حل المؤسسات، مما أدى إلى تسريح ٢١٢٩٦٠ عامل[١٩].

الشكل (٧): تطور معدل البطالة في الجزائر من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

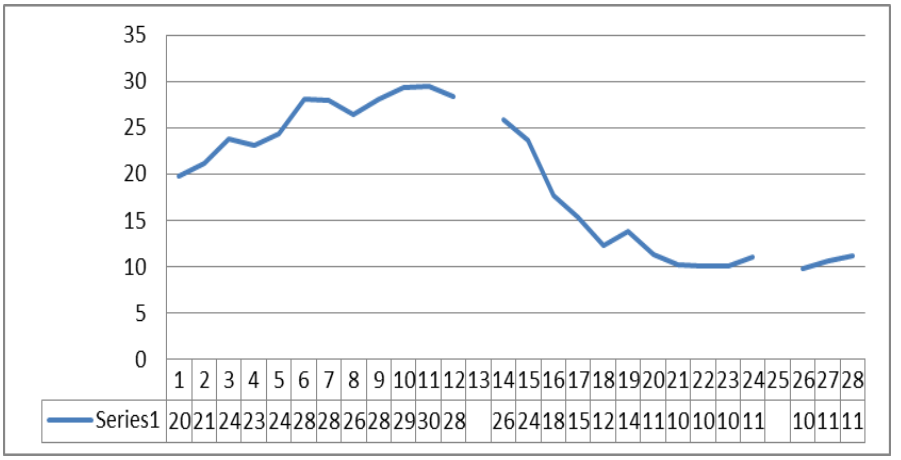

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على: احصائيات الديوان الوطني للاحصاء، النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر ٢٠١٥، موقع الانترنيت

http://www.ons.dz/-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%80%D9%80%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D9%88-.html

٤. تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

سجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر «ارتفاعاً معتبراً» ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٣، مما جعلها تصنف ضمن الدول «التي لها تنمية بشرية مرتفعة» حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ٢٠١٣. وأوضح البرنامج في تقريره حول التنمية البشرية أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر استقر في ٠,٧١٣ سنة ٢٠١٢ مقابل ٠,٦٢٥ سنة ٢٠٠٠ و ٠,٥٦٢ سنة ١٩٩٠ (٠,٤٦١ سنة ١٩٨٠). وفي سنة ٢٠١٢ احتلت الجزائر المرتبة الـ٩٣ عالمياً ضمن ١٨٧

بلداً. وفيما يخص تصنيف الدول النامية حسب «التراجع المعتبر» في الفارق بين مؤشر التنمية البشرية وقيمته القصوى، صنف البرنامج الجزائر في قائمة الدول العشرين الأولى في هذه الفئة، من خلال تمكنها من تخفيض هذا الفارق بـ٤ , ٣٤٪ منذ ١٩٩٠ . من جهة أخرى سجل برنامج الأمم المتحدة الانمائي أنه اعتماداً على الوتيرة التي تم على أساسها تسجيل هذه التنمية ما بين ١٩٨٠ و ٢٠١٠ فإن الجزائر توجد ضمن البلدان العشرة الأولى الأسرع. ولحساب مؤشر التنمية البشرية بالتفصيل أشار التقرير إلى أن الجزائر خصصت نسبة ٣ , ٤٪ من ناتجها الداخلي الخام لقطاع التربية و٦ , ٣٪ لقطاع الصحة و١ , ٠٪ للبحث والتنمية. وعلى المستوى العالمي أشار برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن العقدين الأخيرين عرفا تقدماً ملموساً في العديد من جوانب التنمية البشرية[٢٠].

في هذا الإطار تفيد بيانات الشكل رقم (٨) أدناه أن هذا المؤشر يعرف تطوراً مطرداً على مدى ٢٤ سنة، وبدأ هذا التحسن يظهر جليا مع حلول الألفية الجديدة والتي ترافقت مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي (٢٠٠١-٢٠٠٤)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (٢٠٠٥-٢٠٠٩) وبرنامج توطيد النمو (٢٠١٠-٢٠١٤) إضافة إلى انجاز العديد من الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والسكن...الخ

الشكل رقم (٨): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

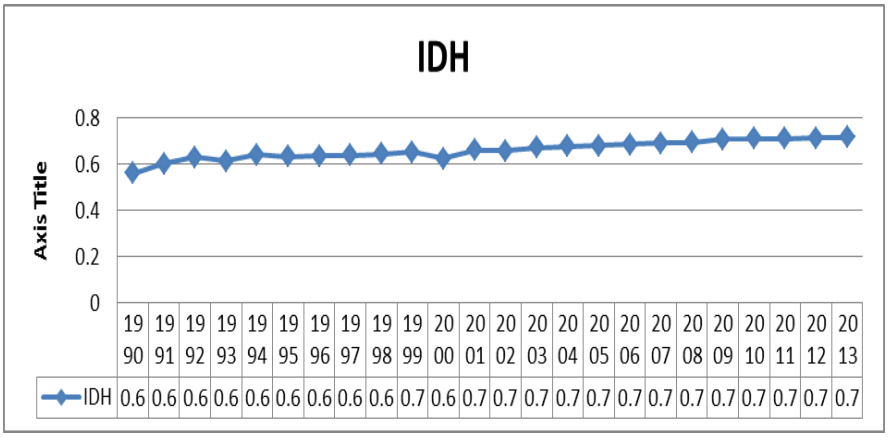

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على تقارير التنمية البشرية

٥. الدراسة القياسية:

١.٥ منهجية الدراسة القياسية:

تتميز منهجية **ARDL** عن باقي النماذج بكونها تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل **(I(0))** و **(I(1)**، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل **(I(0)**، إذ نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل (**Short run and Long run**)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (**Pesaran, 2001**). فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا متغيران **X** و **Y**، وأردنا أن نقيس تأثير المتغير **X** على المتغير **Y**، فإن المعادلة ستأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{J=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-J} + \sum_{j=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-J} + e_t$$

نحتاج في المرحلة الأولى من تقدير نموذج **ARDL** إجراء اختبار الحدود، حيث نحسب إحصائية **F** للتأكد من وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات الأساسية، بغض النظر عما إذا كانت تلك المتغيرات درجة تكاملها ٠أو ١.

ويتضمن اختبار نموذج **ARDL** خطوتين: ففي الخطوة الأولى نقوم باختبار هل هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين مستويات المتغيرات، فإذا كانت هذه العلاقة موجودة، ننتقل عندئذٍ إلى الخطوة الثانية التي تتضمن تقدير معلمات توازن الأجل الطويل ومعلمات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي.

ومن أجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، يقترح (**Pesaran *et al.* 2001**) حساب إحصائيتين هما: إحصائية (**F**) من خلال (**wald test**)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي[٢١]:

$H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج

$H_0: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$

أما الاختبار الثاني، فهو حساب إحصائية t لاختبار فرضية العدم بأن معلمة المتغير التابع المتباطئ تساوي الصفر $H_0: \beta_1 = 0$ وقد اقترح بيساران وآخرون قيماً حرجةً لحدود اختبار التكامل المشترك فحسب هذا الاختبار، إذا كانت قيمة إحصائية **F** المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت

القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم.

إن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة يأخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة **lag**، حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج **ARDL** في عدد من المتباطئات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق و عدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير وطويل الأجل.

لتقنية **ARDL** العديد من المزايا أحسن من تقنيات التكامل المشترك لجوهانسون تتمثل فيما يلي[٢٢]:

- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة هو النهج الأكثر أهمية إحصائياً لتحديد علاقة التكامل المشترك عندما تكون العينات صغيرة الحجم، في حين أن تقنية التكامل المشترك لجوهانسون تتطلب عينات كبيرة لدقة النتائج؛
- نهج **ARDL** يتجنب مشاكل الاختبار المسبق المرتبطة بمعيار التكامل المشترك وهو ما يتطلب تصنيف المتغيرات بالفعل إلى (**I(1)**) أو (**I(0)**) يمكن أن يستخدم بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات.
- إن النموذج يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام؛
- نموذج **ARDL** يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير؛

- ممكن أن نحصل من النموذج **ARDL** على نموذج تصحيح الخطأ عن طريق التحويل الخطي البسيط، حيث إن نموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الأمد بين متغيرات النموذج.

من أجل اختبار العلاقة بين برامج الاستثمارات العمومية ومؤشر التنمية البشرية في الجزائر سنقوم باختبار الاستقرارية والتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في: مؤشر التنمية البشرية (**IDH**) معدل النمو الاقتصادي (**GDP**)، البطالة (**CHOM**)، معدل نمو الانفاق العام (**DEP**)، نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من إجمالي السكان في الفئة العمرية الخماسية التالية لإتمام مرحلة التعليم الثانوي (**UN**)، معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات (**TMIC**)، مع إدخال متغير آخر يخص برامج الاستثمارات العمومية (**PRO**) هذا المتغير هو متغير صوري يعبر عن الفترة التي طُبِقت فيها برامج الاستثمارات العمومية، حيث يأخذ القيمة ٠ في الفترة ١٩٩٠ إلى غاية ٢٠٠٠، ويأخذ القيمة ١ خلال الفترة المتبقية.

٢.٥ اختبار استقرارية المتغيرات:

سنعتمد في اختبار الاستقرارية على الأكثر استعمالاً مثل اختبار ديكي فولر المطور. بتطبيق اختبار ديكي فولر المطور للنماذج الثلاثة الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم(١).

جدول رقم (١): نتائج اختبار ديكي فولر

	المستوى			الفرق الأول			نتيجة القرار
	C	B	a	C	B	A	
Idh	-5.911266 [0.0002]	–	–	–	–	–	I(0)
Gdp	-3.043431 [0.1410]	-2.805817 [0.0718]	-1.323084 [0.1670]	-6.484341 [0.0001]	-6.725514 [0.0000]	-6.797936 [0.0000]	I(1)
Dep	-4.066190 [0.0194]	-3.615599 [0.0128]	-2.376742 [0.0196]	–	–	–	I(0)
Chom	-2.174271 [0.4815]	-0.232141 [0.9219]	-0.845211 [0.3397]	-3.223583 [0.10 35]	-3.262163 [0.0285]	-3.231432 [0.0024]	I(1)
Un	-1.681089 [0.7295]	2.047851 [0.9998]	5.913037 [1.0000]	-4.264487 [0.0132]	-3.336495 [0.0243]	-2.017599 [0.0439]	I(1)
Tmic	-6.618140 [0.0001]	–	–				I(0)
القيمة الحرجة ١٪	-4.394309	-3.737853	-2.664853	-4.416345	-3.752946	-2.669359	
٥٪	-3.612199	-2.991878	-1.955681	-3.622033	-2.998064	-1.956406	
١٠٪	3.243079	-2.635542	-1.608793	-3.248592	-2.638752	-1.608495	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج **Eviews9**

تبين لنا من نتائج اختبار ديكي فولر المطور مايلي:

- بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية مستقر في المستوى، حيث أن القيمة المطلقة ل **IDH** المحسوبة كانت (**5.173065-**)، والخاصة بالنموذج **C** الذي يحتوي على الثابت والاتجاه الزمني فهذا الأخير كانت له معنوية إحصائية، وهي أكبر من القيم المجدولة (**4.394309-**)، (**3.612199-**) و(**3.243079-**) عند مستوى معنوية ١٪، ٥٪، ١٠٪ على الترتيب، لذا تم رفض فرضية العدم (السلسلة غير مستقرة) وقبول بالفرضية البديلة (السلسلة مستقرة).
- معدل النمو الاقتصادي غير مستقر في المستوى، حيث إن القيمة المحسوبة أقل من القيم المجدولة وهذا في كلا النموذجين **c** و**a**، ماعدا النموذج **B** فالقيمة المحسوبة أكبر من الجدولية وهذا عند مستوى معنوية ١٠٪، غير أنه سيتم قبول النتائج عند مستوى معنوية ٥٪. عند فحص المتغير عند

الفرق الأول تبين لنا أن القيم المحسوبة أكبر القيم الحرجة المستخرجة من جدول **Mackinon** عند مستوى معنوية ١٪، ٥٪، ١٠٪، من جهة أخرى نلاحظ أن قيم الاحتمالات أصبحت مساوية تقريباً للصفر وهي أقل من ٠.٠٥ وهذا ما يثبت معنويتها. وعليه يمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي متكامل من الدرجة الأولى **I(1)**.

- معدل نمو الانفاق العام مستقر في المستوى، ويتضح ذلك من خلال قيم الاحتمالات التي تظهر بأنها أقل من ٠.٠٥، كما أن القيم المحسوبة أكبر القيم الحرجة.
- يتبين لنا من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه، أن معدل البطالة له جذر الوحدة وبالتالي فهو غير مستقر في المستوى، فالقيم المحسوبة كانت أقل من الجدولية، ومن ثم قبول فرضية العدم. عند أخذ الفرق الأول أصبحت سلسلة معدل البطالة مستقرة، مع العلم أن النموذج الأنسب لمعدل البطالة هو النموذج **a** بدون ثابت واتجاه عام.
- بالنسبة لنسبة الملتحقين بالتعليم العالي فهو غير مستقر في المستوى، ومستقر عند الفرق الأول بوجود ثابت واتجاه عام.
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة مستقر في المستوى. حيث إن القيمة المطلقة ل **TMIC** المحسوبة كانت (**6.722959-**)، والخاصة بالنموذج **C** الذي يحتوي على الثابت والاتجاه الزمني فهذا الأخير كانت له معنوية إحصائية، وهي أقل من القيم المجدولة.

٣.٥ اختبار الحدود

عند قيامنا باختبار الحدود تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول (٢): اختبار منهج الحدود للنموذج

اختبار منهج الحدود للنموذج ARDL Bounds Test		
فرضية العدم: لاتوجد علاقة طويلة المدى		
Test Statistic	**Value**	**K**
F-statistic	**4.801161**	٦
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	**2.12**	**3.23**
5%	**2.45**	**3.5**
2.5%	**2.75**	**3.99**
1%	**3.15**	**4.43**

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج **Eviews 9**

ملاحظة: قيم الحدود الحرجة من حساب **Pesaran** وآخرون

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة **F** المحسوبة والمقدرة بـــــ **4.801161** أكبر من الحد الأدنى للقيم الجدولية الحرجة عند كل المستويات، وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

٤.٥ تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ننتقل إلى الخطوة الموالية من اختبار **ARDL** تتضمن الحصول على مقدرات معلمات الأجل الطويل، حيث سيتم في المرحلة الأولى اختيار فترات التباطؤ باستخدام معيار **Schwarz Bayesian Criterion SBC** كما هو موضح في الشكل الموالي الذي يبين أفضل التباطؤات التي تم اختيارها على أساس تدنية المعيار المعتمد.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (٩) أن فترات الابطاء المثلى التي تم الحصول عليها وفقا لمعيار **SBC**، هي كالتالي: ١ بالنسبة لـ **IDH** و ١ لـ **GDP** و ٠ لـ **DEP** و١ لـ **CHOM** ٠ لـ **UN** و١ لـ **TMIC** و٠ لـ **PRO** ـ ومنه فإن نموذج **ARDL** المختار هو: **(1,0, 0, 1,0,1, 1)** .

الشكل رقم (٩): فترات التباطؤ لنموذج ARDL

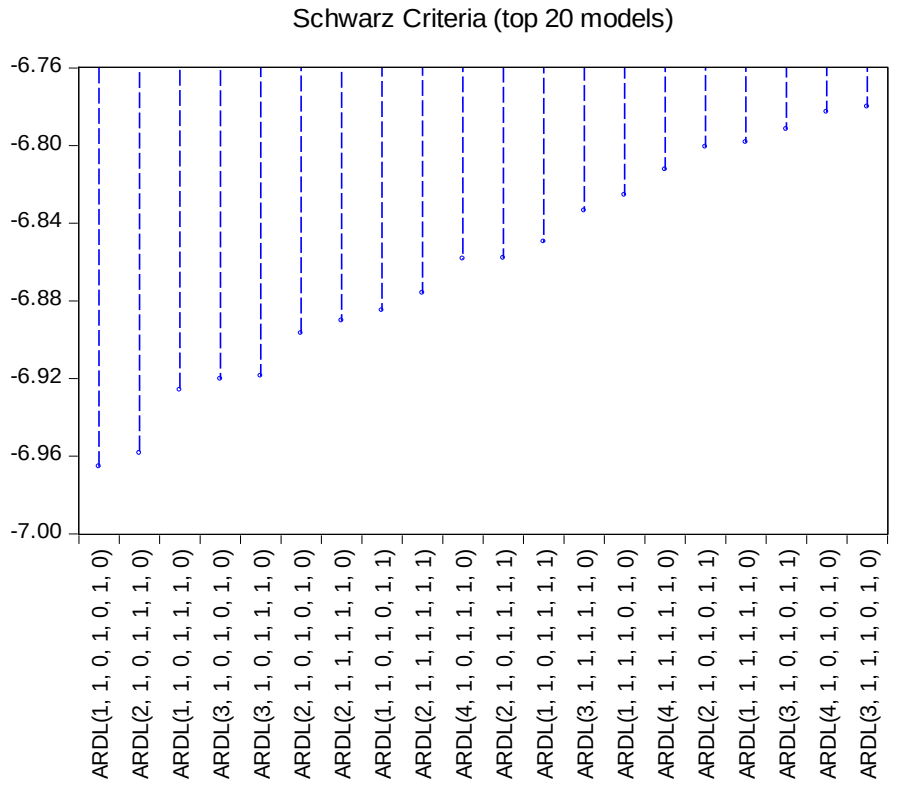

المصدر: مخرجات Eviews 9

٥.٥ تقدير معلمات الأجل الطويل:

بعد تقديرنا لمعلمات الأجل الطويل للنموذج والموضحة في الجدول رقم (٣)، تبين لنا أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر التنمية البشرية ونسبة الملتحقين بالتعليم العالي ومعدل البطالة، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وعلاقة طردية مع معدل النمو ومعدل نمو الانفاق العام والمتغير الوهمي، لكن كل هذه المتغيرات ليس لها معنوية احصائية ماعدا الثابت.

الجدول رقم (٣): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج

المتغير	المعلمة	t-Statistic	قيمة الاحتمال (prob)
GDP	0.003093	1.400910	0.1830
DEP	0.000068	0.404554	0.6919
CHOM	-0.002498	-1.604840	0.1308
UN	-0.001845	-0.692097	0.5002
TMIC	-0.002722	-0.987433	0.3402
PRO	0.036987	1.729474	0.1057
C	0.853015	5.675643	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثة بناءاً على مخرجات Eviews 9

٦.٥ تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

نلاحظ من خلال الجزء العلوي للملحق رقم (٢) والذي يعير عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونات بين متغيرات النموذج. أن جميع المتغيرات لها معنوية احصائية. ماعدا معدل النمو ومعدل نمو الانفاق العام ومعدل البطالة ونسبة الالتحاق بالتعليم العالي.

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة (أو بطء) عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل

مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير. والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك. وفي هذا النموذج، قيمة معامل تصحيح الخطأ (CoinEq 1−) ، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ، سالبة وتبلغ حوالي ٨٨ ,٨٣٪ وذات معنوية احصائية باحتمال ٧٣ ,٣٪ وهو أقل من ٥٪، أي أن مؤشر التنمية البشرية يستغرق تقريبا ١ سنة وشهرين **(1/0.8388)** حتى يعود لحالة التوازن العادية بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في احدى المتغيرات المدرجة في النموذج .

جودة النموذج:

يبين لنا معامل التحديد القوة التفسيرية للنموذج والمقدرة بـــ ٩٦٪، بعبارة أخرى أن ٩٦٪ من التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية البشرية ترجع إلى التغير في المتغيرات المدرجة في النموذج و٤٪ تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

٧.٥ الاختبارات التشخيصية

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم اجراء الاختبارات التشخيصية والمتمثلة في:

اختبار الارتباط التسلسلي:

إن الاحتمال p لاختبار لاجرانج يساوي ٠ ,٣٥ وهو أكبر من ٠ ,٠٥، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي:

يتبين لنا أن الاحتمال p للاختبار F يساوي ٠,٢٦ وهو أكبر من المستوى ٥٪، وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم، أي ثبات التباين.

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية *.[(Jarque-Bera (JB]*

يتبين لنا من خلال الشكل أدناه أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، سواء بالنسبة للنموذج فقيمة الاحتمال p الخاصة بهذا الاختبار والمقدرة بـــــ ٠,٧٩ وهو أكبر بكثير من ٠,٠٥ وهو ما يؤكد أن الأخطاء العشوائية تتبع توزيع طبيعي عند مستوى معنوية ١٪.

الشكل رقم (١٠): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

[(Jarque-Bera (JB]

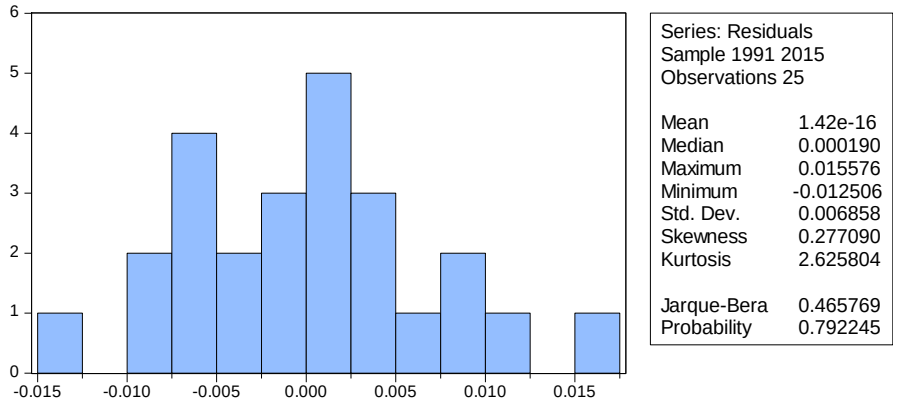

المصدر: من إعداد الباحثة بناءاً على مخرجات Eviews 9

اختبار Ramsey RESET:

ذكرنا سابقا أن اختبار **Ramsey (RESET)** يشير إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج ، من خلال قبول فرضية العدم القائلة بصحة الشكل

الدالي المستخدم في النموذج حيث إن قيمة الاحتمال ل **F** المحسوبة (٦٣ , ٠) لهذا الاختبار كانت تفوق .٠٥ , ٠

٨.٥ دراسة الاستقرارية الهيكلية

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المتابعة **(Cumulative Sum of Recursive Residual CUSUM)** ، و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة **(Cumulative Sum of Square Recursive Residual, CUSUMSQ)**[٢٣]. ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية **ARDL**.

نلاحظ من خلال الشكلين أن احصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة المذكور سابقًا تقع داخل الحدود الحرجة، عند مستوى معنوية ٥٪. مما يؤكد وجود إستقرار بين متغيرات الدراسة و إنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، أي أن المعاملات المقدرة لنموذج **ARDL** المستخدم مستقر هيكليًا.

الشكل رقم (١١): المجموع التراكمي للبواقي المتابعة

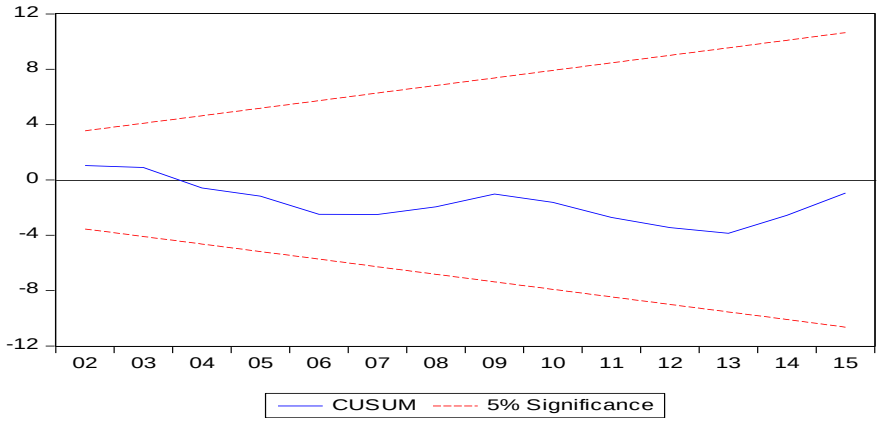

المصدر: من إعداد الباحثة بناءاً على مخرجات Eviews 9

الشكل رقم (١٢): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

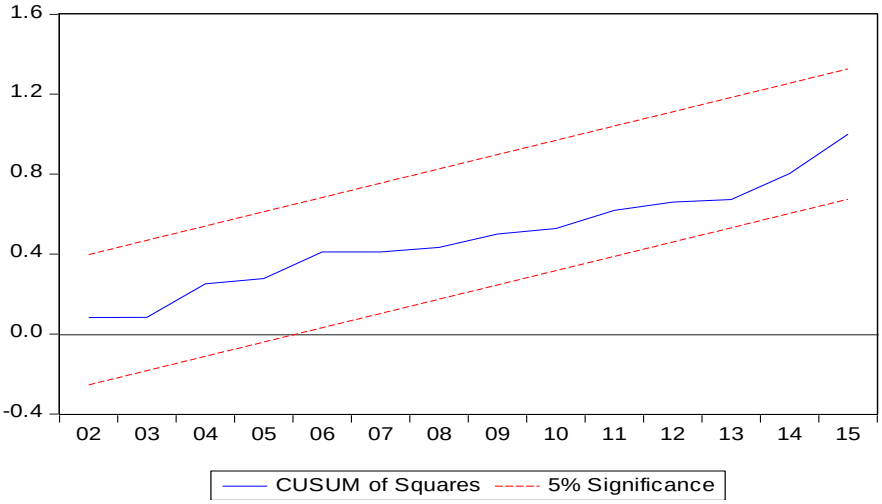

المصدر: من إعداد الباحثة بناءاً على مخرجات Eviews 9

٦. تحليل النتائج:

من خلال النموذج المقدر يمكن تفسير النتائج كمايلي:

- النموذج الملائم الذي يمكن استخدامه لتقدير العلاقة بين برامج الاستثمارات العمومية ومؤشر التنمية البشرية هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وهذا من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، حيث تبين لنا أن السلاسل الزمنية المعتمدة في هذه الدراسة منها ما هو مستقر في المستوى وأخرى مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى وهذا من خلال النتائج التالية المستنبطة من اختبار ديكي فولر الموسع.
- هناك علاقة تكامل مشترك بين مؤشر التنمية البشرية والمتغيرات المدرجة في النموذج، وهذا من خلال قيمة احصائية **F** التي كانت أكبر من الحد الأعلى في اختبار الحدود، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. إذ تأثيرها لا ينعكس مباشرة على مؤشر التنمية البشرية، بل يحتاج إلى فترة زمنية حتى تظهر كل التغيرات والمقدرة ١ سنة وشهرين تقريبا حتى يعود لحالة التوازن العادية بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في احدى المتغيرات المدرجة في النموذج، وهذا راجع لكون المتغيرات المدرجة تحتاج إلى وقت لكي تظهر نتائجها؛
- نتائج الأجل الطويل بينت لنا أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر التنمية البشرية ونسبة الملتحقين بالتعليم العالي ومعدل البطالة، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وعلاقة طردية مع معدل النمو ومعدل نمو الإنفاق العام والمتغير الوهمي، لكن كل هذه المتغيرات ليس لها معنوية احصائية ماعدا الثابت. وهذا راجع لكون مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

على المدى الطويل حساس للمتغيرات الداخلة في حسابه أكثر من المتغيرات الأخرى؛

- نتائج الأجل القصير بينت أن للمتغير الوهمي الذي يعبر على الفترة التي طبقت فيها برامج الاستثمارات العمومية علاقة طردية مع المؤشر وهذا راجع لما قامت به الجزائر مع بداية الألفية، حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية. إضافة إلى أن هذه البرامج جاءت عقب العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر نتيجة للازمة الأمنية و ما صحبها من تدهور للاقتصاد الوطني و تردي الأوضاع الاجتماعية لعموم المواطنين، ونتيجة لذلك فقد كان لزاما على السلطة العمومية أن تنتهج سياسات وطرق استعجاليه من أجل دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد، خصوصاً مع عودة الاستقرار السياسي والأمني للبلد وما صحبه من تحسن كبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية. لقد أولى برنامج الاستثمارات العمومية ٢٠١٠-٢٠١٤ الذي زود بغلاف مالي يقدر ب ٢٨٦ مليار دولار (ما يعادل ٢١٤ , ٢١ مليار دينار) مكانة متزايدة الأهمية للتنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الاعمار الوطني. وقد خصص لها ميزانية معتبرة تقدر ب ٦، ٣٨٦ , ٩ مليار د.ج لهذا المحور الهام الذي يدرج تحسين التعليم في مختلف مراحله (الابتدائي والمتوسط والثانوي و الجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه وموارد الطاقة[٢٤].

كما أنه قد خصص أكثر من ٤٠٪ من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال[٢٥]:

- ما يقارب ٥٠٠٠ منشأة للتربية الوطنية (منها ١٠٠٠ إكمالية و ٨٥٠ ثانوية) و ٦٠٠,٠٠٠ مكان بيداغوجي جامعي و ٤٠٠,٠٠٠ مكان إيواء للطلبة وأكثر من ٣٠٠ مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- أكثر من ١٥٠٠ منشأة قاعدية صحية منها ١٧٢ مستشفى و٤٥ مركزاً صحياً متخصصاً و٣٧٧ عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من ٧٠ مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- مليوني (٠٢) وحدة سكنية منها ١,٢ مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة ٢٠١٤؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد ٢٢٠,٠٠٠ سكن ريفي بالكهرباء؛
- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز ٣٥ سداً و ٢٥ منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛
- أكثر من ٥,٠٠٠ منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها ٨٠ ملعباً و١٦٠ قاعة متعددة الرياضات و٤٠٠ مسبح وأكثر من ٢٠٠ نزل ودار شباب؛
- وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

هذا وخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من ٤٠٪ من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص :

- بأكثر من ٣,١٠٠ مليار د.ج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛
- أكثر من ٢,٨٠٠ مليار د.ج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز ١٤ مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛
- ما يقارب ٥٠٠ مليار د.ج لتهيئة الإقليم والبيئة؛
- وما يقارب ١,٨٠٠ مليار د.ج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل؛
- أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من ٣٥٠ مليار د.ج من البرنامج الخماسي لمرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة. ولقد انعكس ذلك في انخفاض معدلات البطالة. غير أنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة أدنى مما قد تم تحقيقها لو تميز الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة المخصصات المالية التي

اعتمدت كاستثمارات عمومية في الجزائر والتي قاربت حدود ٣٤٨,٥ مليار دولار.

- عدم معنوية المتغير الوهمي في الأجل الطويل رغم تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم والتزايد السريع والمستمر للنفقات، إلا أن هذا النمو غير مستدام وناتج عن المحروقات والكثير من الاقتصاديين اعتبروا هذا التحسن ما هو إلا حالة ظرفية.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية معرفة مدى تأثير برامج الاستثمارات العمومية على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، من خلال استخدام أحد النماذج القياسية والمتمثلة في منهجية **ardl** ، بإجراء اختبار للتكامل المشترك المقترح من طرف **Peasaran** والذي تميز عن الاختبارات الأخرى بصلاحيته في حالة استقرار المتغيرات عند مستويات مختلفة بين الصفر والواحد، كما يعد الأفضل في حالة العينات الصغيرة.

وقد توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية إلى استقرار متغيرات الدراسة عند الفرق الأول ماعدا مؤشر التنمية البشرية ومعدل نمو الانفاق العام ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة فهي مستقرة عند المستوى.

تبين لنا من خلال الدراسة التطبيقية أن المتغير الوهمي له تأثير ايجابي ومعنوي على مؤشر التنمية البشرية في الأجل القصير، وهذا راجع لما قامت به الجزائر مع بداية الألفية، حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية. إضافة إلى أن هذه البرامج جاءت عقب العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر نتيجة للازمة الأمنية و ما صحبها من تدهور للاقتصاد الوطني و تردي الأوضاع الاجتماعية لعموم المواطنين. غير أنه ليس له معنوية احصائية في الأجل الطويل، وهذا رغم تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم والتزايد السريع والمستمر للنفقات، إلا أن هذا النمو غير مستدام وناتج عن المحروقات والكثير من الاقتصاديين اعتبروا هذا التحسن ما هو إلا حالة ظرفية.

الملحق رقم (١): معطيات الدراسة

	IDH	GDP	DEP	CHOM	UN*	TMIC	PRO
1990	0.562	1.1	9.63	19.7	10	46.8	0
1991	0.602	-1.2	55.38	21.2	11	45.7	0
1992	0.631	1.8	98.06	23.8	11	44.9	0
1993	0.615	-2.1	13.44	23.15	11	44.1	0
1994	0.64	-0.9	18.82	24.36	10	43.3	0
1995	0.633	3.8	34.13	28.1	10	42.5	0
1996	0.635	4.1	-4.6	27.99	11	41.8	0
1997	0.638	1.1	16.62	26.41	12.5	41.1	0
1998	0.644	5.1	3.62	28.02	12.5	40.6	0
1999	0.652	3.2	9.82	29.29	14	40.2	0
2000	0.625	2.4	22.5	29.5	15	39.7	0
2001	0.66	2.7	12.13	28.4	16	38.9	1
2002	0.657	4.8	17.38	25.9	17	37.8	1
2003	0.673	6.9	16.8	23.7	18	36.5	1
2004	0.678	6	6.01	17.7	19	35.1	1
2005	0.68	5.1	1.56	15.3	21	33.6	1
2006	0.685	2	12.28	12.3	21	32.1	1
2007	0.691	3	39.4	13.8	23	30.7	1
2008	0.695	2.4	41.62	11.3	26.5	29.4	1
2009	0.708	2.4	20.09	10.2	30	28.3	1
2010	0.71	3.3	12.89	10	30	27.3	1
2011	0.711	2.4	12.92	10	31	26.6	1
2012	0.713	2.6	12.24	11	32	26.1	1
2013	0.717	2.8	-7.38	9.8	34	25.8	1
2014	0.736	3.8	11.28	10.6	35	25.6	1
2015	0.745	3.9	15.7	11.2	36.9	25.5	1

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على الجداول الموجودة في الأشكال: (١)، (٣)، (٥)، (٧)، (٨)

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA#

الملحق رقم (٢): تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL للنموذج

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: IDH
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1, 0, 1, 0)
Date: 07/05/17 Time: 16:48
Sample: 1990 2015
Included observations: 25

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP)	0.002498	0.001434	1.741614	0.1035
D(DEP)	0.000057	0.000140	0.407637	0.6897
D(CHOM)	-0.001448	0.002114	-0.684938	0.5046
D(UN)	-0.001548	0.002251	-0.687788	0.5028
D(TMIC)	0.028034	0.015598	1.797310	0.0939
D(PRO)	0.031028	0.014854	2.088931	0.0555
CointEq(-1)	-0.838895	0.187859	-4.465564	0.0005

Cointeq=IDH-(0.0031*GDP+0.0001*DEP-0.0025*CHOM-0.0018*UN -0.0027*TMIC + 0.0370*PRO + 0.8530)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.003093	0.002208	1.400910	0.1830
DEP	0.000068	0.000168	0.404554	0.6919
CHOM	-0.002498	0.001557	-1.604840	0.1308
UN	-0.001845	0.002666	-0.692097	0.5002
TMIC	-0.002722	0.002756	-0.987433	0.3402
PRO	0.036987	0.021386	1.729474	0.1057
C	0.853015	0.150294	5.675643	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً برنامج **Eviews 9**

الهوامش

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [٢٠٠٥]: «أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة»، الأمم المتحدة، نيويورك.

(٢) عبد الله بن محمد المالكي وأحمد بن سليمان بن عبيد [٢٠٠٤]: «التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية : دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ١١٤.

(٣) فايز عبد الهادي أحمد [٢٠١٣]: «علاقة العولمة بالتنمية البشرية، دراسة تطبيقية مع التركيز على الدول النامية»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

(4) Élisé Wendlassida MININGOU,Valérie VIERSTRAETE [2010]: «L'efficience du développement humain dans les pays de l'Afrique Subsaharienne », Groupe de Recherche en Économie et Développement International, Cahier de Recherche / Working Paper10-17

(5) Mahomed KOEBA [2011]: «L'aide publique au développement et la lutte contre la pauvreté: cas de la Cote d'Ivoire», Site d'internet http://www.memoireonline.com/05/11/4528/m_Laide-publique-au-developpement-et-la-lutte-contre-la-pauvrete-cas-de-la-Cote-dIvoire0.html, (page consulting le: 26/06/2014)

(٦) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، ٢٠٠٨ ، ص ١٩

(٧) بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، [٢٠٠٤]: «دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية»، مداخلة ضمن الملتقى

الدولي حول «السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق» جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، ٢٥-٣٠ ديسمبر، ص ٣.

(٨) محمد كريم قروف: «السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٩-٢٠١١)»، مداخلة في مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، ص. ص. ٢٧١، ٢٧٢

(9) E. CHERIF CHAKIB [2002] : « Programme d'ajustement structurel et résultats socio-économiques en Algérie », revue sciences humain, n°18, Décembre 2002, pp. 39-56 ,P. 47

(10) http://www.giem.info/article/details/ID/576/print/yes/#

(١١) وليد عبد الحميد عايب [٢٠١٠]: «الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية»، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص. ٢٥٦

(١١) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي [١٩٩٩]: «التقرير الوطني حول التنمية البشرية ١٩٩٨»، الدورة العامة الثالثة عشرة، الجزائر، ص. ٥٦

(12) CNES [2007] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », Algérie, , P. 20

(13) PNUD [2005] : «Système des Nations unies en Algérie, Bilan commun de pays », P. 12

(١٤) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي [١٩٩٩]: مرجع سابق، ص٦٤

(15) PNUD [2005]: «System des nations unie en Algérie, Bilan commun de pays–Algérie», P.10, Site d'internet: www.dz.undp.org/publications (page consulting le: 20/08/2008)

(16) CNES [2006]: «Rapport national sur le développement humain-Algérie », Algérie P. 25.

(١٧) مدني بن شهرة [٢٠٠٩]: «الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)» الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، ص١٧٤.

(١٨) نفس المرجع، ص. ١٧٤

(19) Mohamed Medjkoune [1999] : « Ajustement structurel : emploi et chômage en Algérie », les cahiers de CREAD, N4/47/1999, P.169.

(20) http://ar.wikipedia.org/wiki/ التنمية_البشرية_في_الجزائر

(٢١) محمد بن عبد الله الجراح [٢٠١١]: «مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٧ – العدد الأول– ٢٠١١، ص. ١٤٧

(22) Mosayeb Pahlavani and other [2005] : « Trade-GDP Nexus in Iran: An Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model » , American Journal of Applied Sciences, 2(7), 2005, 1158-1165, P. 7

(٢٣) أمين حواس وفاطمة الزهراء زرواط: «واردات السمع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية **ARDL** »، ص. ٢٢٥ موقع الانترنيت

www.enssea.net/enssea/majalat/2543.pdf

(٢٤) برنامج التنمية الخماسي ٢٠١٠–٢٠١٤ على الموقع

algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

(٢٥) نفس المرجع.